حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٤٣) ٢٠١٤/٠٦/٨ م

www.al-badeel.org

Issue (143) 8/06/2014

خطة المعارضة السياسية بعد الولاية الثالثة للأسد

حسام ميرو

أخذ بشار الأسد ولاية ثالثة في حكم سورية، بعد انتخابات وصفها الغرب بأنها "مهزلة"، ولا تعترف بها المعارضة السياسية، وجرت في ظل ظروف أمنية مشددة على من ذهبوا للانتخاب، وبعد أن أصبحت سوريا مثالاً على التدمير الذاتي الممنهج، حيث أشرفت الدولة/ السلطة على عملية التدمير بكفاءة قلّ نظيرها، كما خلقت كل مبررات الذهاب نحو التطرف، لتصبح بعد ثلاث سنوات ونيف من عمر الاحتجاجات الشعبية تقدّم نفسها بوصفها الجهة القادرة على مكافحة الإرهاب، وهو ما يعوّل عليه النظام، إلى جانب أمور أخرى، في إعادة تأهيل نفسه.

الأسد ما زال في السلطة، والمعارضة السياسية في حالة تشرذم، وفشلت كل محاولات التنسيق فيما بينها، على الرغم من الجهود التي بذلتها أطراف سياسية سورية عدة.

أما المعارضة المسلحة، فإذا استثنينا القوى الراديكالية فإن القوى الإسلامية "المعتدلة" والجيش الحر، لا يشكلون القوى الضاربة على ساحة الفصائل التي تقاتل قوات النظام، وما زالت إيران تعمل على دعم النظام، ليس فقط من خلال مده بالمال والسلاح، وإنما بتسخير قوى مباشرة لدعمه، والاستفادة من أوراق إقليمية سياسية تجعل من سقوط النظام أمراً صعباً.

ما هي خطة المعارضة، أو المعارضات، السياسية السورية في المرحلة المقبلة؟، وهل سيبقى الائتلاف الوطني يطالب بمزيد من الدعم الغربي؟ وهو دعم، وإن أتى، فهو لا يخرج عن الرؤية الأمريكية التي لن تسمح بدعم كبير، وإنما بما يبقي المعارضة حية، وهو كلام قاله ساسة أمريكيون مؤخراً في أكثر من مناسبة، ومرروه عبر أكثر من قناة.

وبات معروفاً، أن الغرب يركز في المرحلة الراهنة على المخاوف من عودة الجهاديين الأوروبيين إلى بلدانهم، كما أن الغرب، وأمريكا، من خلال سياق الأزمة السورية لم يظهروا عملاً جدياً لإنهاء الأزمة، وإيجاد المخارج السياسية لها، ومن غير المتوقع أن تتغير السياسة الغربية بشكل مختلف كلياً عما كانت عليه، فعلى ماذا يمكن أن تعوّل "المعارضة" السياسية السورية؟.

والأسد الذي حصل على ولاية ثالثة يركز على ما يسميه "الدولة المفيدة"، أي المناطق الخاضعة لسيطرته، مع عملية تنظيف لبؤر معارضة عبر المصالحات والهدن، وتأمين أكبر قدر من الشرعية والتواصل والإمداد في مناطق "الدولة المفيدة"، وترك باقي المناطق في حالة إنهاك متواصل، حيث تتقاتل الفصائل والميليشيات على النفوذ، وحيث تزداد الأوضاع المدنية صعوبة، وتزداد النقمة من سكان المدن والمناطق التي يحكمها "داعش" من أسلوب إدارة التنظيم لحياتهم، والتدخل في مأكلهم وملبسهم وصرتهم ومعظم شؤون حياتهم، وهي تتمكن من ضم الكثير من الشباب إليها عبر ما تمتلكه من إمكانات مالية قوية في ظل ضعف الموارد، وحاجة الشباب للمال، حتى لو كان ذلك عبر القتال مع "داعش".

وبغض النظر عن قدرة النظام أو عدمها في تحقيق استراتيجيته، إلا أن شرائح كثيرة من السوريين غير الموالين للنظام، وممن تأذوا منه، ولهم برقبته دم، يسألون عن استراتيجية "المعارضة" وما تمتلكه من إمكانات وأوراق لحل الأزمة السورية التي بات يصح عليها وصف النكبة، وليس مجرد أزمة.

في المعطى الظاهر والعملي، لا تبدو "المعارضة" مالكة لاستراتيجية تجاه المستقبل، كما أن مسار عملها يبرز بوضوح أنها راهنت على أحصنة خاسرة، وأنها لم تتمكن من مأسسة عملها، وخاضت في خلافاتها الداخلية أكثر مما خاضت في العمل السياسي والثوري، وما زال مسلسل الخلافات جارياً، من دون أفق لتجاوز أخطاء المراحل الماضية.

ليس كافياً في العمل السياسي كيل الاتهامات للخصم بأنه غير أخلاقي، وأنه غير وطني، وغير إنساني، وأن العالم كله كذب علينا، فهذا بات معروفاً، ولو كان الخصم أخلاقياً ووطنياً لما وصلت سوريا إلى حالها الكارثي، ولو كان العالم صادقاً من موقع حماية الأمن والسلام وحماية المدنيين لما كان الشعب السوري اليوم لاجئاً ونازحاً.

المطلوب من "المعارضة" السياسية أن تعيد الكثير من حساباتها، وأن تقف نقدياً على جوهر أزمتها، وأن تقدم خطاباً جديداً، وأن يقف بعض رموزها ليقولوا إننا نتحمل جزءاً من المسؤولية، وربما من المفيد أن يخلي البعض مكانه لآخرين، معطياً بذلك مثالاً على نضج سياسي، ونزاهة، وموقف وطني حقيقي.

هل سيحدث شيء من ذلك عند "المعارضة" السياسية؟ أم أننا سنبقى نعمي بصرنا وبصيرتنا عن الواقع.

«داعش» يربط العراق بدير الزور والحرب عليه تبوء بالفشل

اسطنبول- ياسر بدوي

تضاربت المعلومات حول السيطرة على مناطق متفرقة في دير الزور بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "اعش" والجيش الحر و مجلس شورى المجاهدين المشكل حديثاً ، لكن المعلومات المتطابقة تفيد بأن "داعش" سيطر على الريف الغربي لدير الزور، و بالتالي أصبح طريق الرقة بيد التنظيم الإرهابي، وبسط مقاتلوه سيطرتهم على كامل ريف دير الزور الغربي "الضفة الشمالية لنهر الفرات"، من محافظة الرقة وصولاً إلى مدخل مدينة دير الزور الشمالي "دوار الحلبية".

أمام استعادة مقاتلي مجلس شورى المجاهدين قرية الحريجية في ريف دير الزور الشمالي، والاشتباكات تمتد لبلدة الصور لاستعادتها، فجر "داعش" سيارة مفخخة في أحد أحياء مدينة موحسن ليبقي لعنته الاجرامية حاضرة، ومكملة لإجرام نظام الأسد .

معظم أو أغلب قادة الفصائل والناشطين يجزمون بجملة واحدة : نطرد داعش إذا توفر السلاح. هذا وقد ظهرت تشكيلات جديدة مضافة إلى التشكيلات الموجودة لهذا الغرض، فضلاً عن هدف إسقاط النظام ، فظهر مجلس شورى المجاهدين في دير الزور، وغرفة عمليات سوريا الحرة في حلب، إضافة الى الجيش الحر، و الجبهة الإسلامية، و جيش المجاهدين، والتشكيل الأوسع هو "أهل الشام" الذي ضم الجبهة الإسلامية وجيش المجاهدين وفصائل أخرى .

"مجلس شورى المجاهدين" هدف حسب البيان المعلن عند تشكيله إلى "إسقاط النظام السوري، ودفع صيال عصابة البغدادي .. وتخليص البلاد من شرهم، فضلا عن فك الحصار المطبق على مدينة دير الزور المحاصرة من جماعة البغدادي والنظام السوري".

ومن الموقعين على البيان عدد من فصائل مقاتلة في مقدمتها "جبهة النصرة"، "جيش الاسلام"، "حركة احرار الشام"، "جبهة الأصالة والتنمية"، إضافة إلى عدة فصائل أخرى.

وهنا ربما تكمن المشكلة في ضم جبهة النصرة في التشكيل الذي يحارب النظام و "داعش" و معلوم أن أهم سبب في الامتناع الامريكي عن دعم المعارضة بالسلاح النوعي هو وجود القاعدة، و الخوف من وصول السلاح إلى مقاتليها، ف"النصرة" في الأهداف تقاتل و تكفر الغرب وأصحاب الفكر الديمقراطي و الليبرالي، وما خلافها مع "داعش البغدادي" إلا في المنهج و الطريق و الصراع على الإمارة أو الحاكمية ، فخلقت تمايزات أحدثت شرخاً كبيراً بين تنظيم القاعدة الدولي بزعامة الظواهري، وبين التنظيم الذي يقوده البغدادي، وبالتالي فإن الخلاف داخل البيت الواحد حسب تعبير أبو محمد الجولاني أصبح فراق نهائي، لجهة اختلاف التفكير والعقلية والاستراتيجية.. التمايز

التهدئة التي دعا إليها الظواهري لم تلقَ آذاناً صاغية لدى البغدادي وأتباعه

الذي بدا عليه التنظيم الجديد بقيادة البغدادي، بعد مقتل بن لادن، يشي ببروز عقلية "خطرة" للغاية، وهي مغايرة لعقلية أسامة بن لادن المؤمنة بـ"الضربات الموجعة المؤدية إلى الانهيار"، وتقوم هذه التمايزات على أساس "التحولات المؤدية إلى البقاء"، على عكس ما كان بن لادن يريده أن يكون التنظيم "هوية جامعة" لـ"الشعوب الإسلامية"، بالتالي فإن "تنظيم أسامة" يبدو غريباً الآن في ظل التغيّرات التي طرأت على عقل "القاعدة"، والتحوّل إلى "دولة عميقة" وفقاً للتصنيفات السياسية. من هذا التمايز مضافا إليه التبعية السياسية والمحركات الإقليمية و الدولية للفريقين اصبح الصراع بهذه القسوة و العنف غير المسبوق في التاريخ .

التهدئة التي دعا إليها الظواهري لم تلقَ آذاناً صاغية لدى البغدادي وأتباعه، ويتملك هؤلاء إصراراً أعمى على المواصلة للبقاء السياسي، لذلك قدموا الدولة على أية مهام ثانية، وهي مجموعة تؤمن باستراتيجية "مسك الأرض"، وإعلان دولة الخلافة .

يتوهم العديد من الجيش الحر و الفصائل الإسلامية بتطهير إدلب و حماة و الريف الساحلي من عناصر "داعش" ويشاطرهم الوهم الحلبيون ، بينما المعطيات و المعلومات تقول بوجود خلايا نائمة على طول و عرض هذه المساحات، وما تزال فصائل تبايع داعش إلى اليوم مثل "كتيبة أبو ذر التونسي" التي أعادت مبايعة "داعش"، ما يُعد ضربة قوية لـ"النصرة"، ولا سيما أن "الكتيبة" كانت قد انشقت عنها في وقت سابق .

الفشل في محاربة "داعش" يأتي بالتزامن مع الفشل أمام النظام و قواته، وإن اختلفت المعطيات و الصور و تداخلت الأسباب، ففي حلب أطلقت "الجبهة الإسلامية" وفصائل متحالفة معها غزوة " زلزال الشمال" للسيطرة على المناطق التي تهيمن عليها "داعش" في الأرياف الحلبية. وحالما أُعلنت الغزوة شنّت ألوية "أمجاد الشام" و" جبهة الأكراد" و" التوحيد" وألوية أخرى سلسلة هجمات على مواقع "داعش"، وتمكنت من طردها من قريتي الزيادية شرقي اخترين وتل بطال التابع لبلدة الراعي (ريف حلب الشمالي)، التي شهدت بدورها معارك عنيفة بعد قدوم تعزيزات لـ"داعش" من جرابلس.

بعد هذه الغزوة الفاشلة كانت وجهة "داعش" دير الزور ضمن استراتيجية التلاحم بين قسمي الدولة في العراق و دير الزور، وما تزال المعارك مستمرة، و المؤكد كما أسلفنا فإن "داعش" يسيطر على الريف الغربي وأجزاء من الريف الشمالي، وما يزال المقاتلون يحلمون بالسلاح النوعي الذي يأتيهم من عدوهم؟ وما إعلان جبهة النصرة عن تأسيس مصنع للسلاح ودعوة جميع المجاهدين للمساهمة في هذه الصناعة إلا تعبير عن سلسلة الأوهام التي تعيشها هذه التنظيمات التي تنظر للسياسة الأمريكية على أنها ساذجة، وستعطيهم السلاح النوعي ليعودوا ويحاربوها كما فعلوا في أفغانستان، واستنساخ تجربة قديمة، ولم يسألوا أنفسهم ولو لمرة واحدة عن الأزمة الأكبر التي تعيشها هذه المجموعات، وهي أزمة الفكر والسياسة و الأخلاق التي نخرت الدين و الإنسان و الأعراف و التقاليد والمنطق، و الأنظار ما تزال تتجه إلى غزوة دير الزور بين "النصرة" و "داعش" و كأن درعا واللاذقية و حمص وحماة باتت خالية، و لعلّ الغباء الأمريكي الوحيد يكمن في تلك المساحات الواسعة التي مُنحت لهؤلاء، و جوازات السفر التي يطوفون العالم بها .

سوريا: 54% من السكان في فقر مدقع وخسارة 40 عاماً من التنمية

■ بين نورتون- ترجمة وإعداد "البديل":

يظهر تقرير صدر حديثاً، أنه بعد ثلاث سنوات من الحرب الأهلية، انهيار الاقتصاد السوري على نحو كبير، ويعيش أكثر من نصف السكان في فقر مدقع، ويفتقر الملايين إلى فرص العمل الضرورية لإعالة أسرهم.

"تواجه سوريا واحدة من الكوارث الإنسانية وانعدام التنمية الأشد في التاريخ الحديث"، والمركز السوري لأبحاث السياسات (SCPR) يبدأ التقرير. "هدر الإنسانية: تقرير الرصد الاجتماعي والاقتصادي على سوريا" بتفاصيل عن ظروف غير مستقرة يعيشها العديد من السوريين اليوم.

الدراسة، التي أجريت بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المكتب القطري في سوريا ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تنظر إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي في سورية من يوليو/ تموز إلى ديسمبر/ تشرين الثاني من العام 2013 . النتائج هي قاتمة، وغير مفاجئة بالنظر إلى أن الشعب السوري قد دخل في خضم حرب أهلية دامية لمدة ثلاث سنوات حتى الآن.

وقال ربيع نصر "هذه الأرقام مذهلة"، وهو باحث في مركز أبحاث السياسات في في دمشق.

وهنا بعض الإحصاءات (الأكثر إثارة للصدمة) التي قدمتها الدراسة:

يعيش ثلاثة من أربعة سوريين في الفقر.

يعيش 54.3 في المئة من السكان في فقر مدقع، دون الحصول على غذاء كاف. وفي مناطق النزاع، يواجه العديد من المواطنين الجوع، وسوء التغذية، والمجاعة.

فُقدت 40 سنة من التنمية البشرية السورية قبل النزاع.

يواجه 54.3٪ من قوة العمل، 3390000 نسمة، البطالة. ويقدر أن فقدان الدخل بسبب البطالة الجماعية لهذا يؤثر سلباً على 11030000 سوري.

على الصعيد الوطني، 51.8 في المئة من الأطفال لم يعودوا يذهبون إلى المدرسة – في بعض المدن، بما في ذلك حلب، والرقم هو 90 في المئة.

تضررت 61 من 91 من المستشفيات العامة في البلاد، 45 في المئة هي خارج الخدمة.

إن مجموع الخسائر الاقتصادية بسبب الصراع، وبحلول نهاية عام 2013، يقدر ب 143.8 مليار دولار، 276 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد لعام 2010 بالأسعار الثابتة. وتضررت قطاعات التجارة والنقل والاتصالات الداخلية والتي تضم معا 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

الدين العام، ومعظمه محلي، ولكن أيضاً الديون الأجنبية – في المقام الأول من إيران – وهي في تصاعد مستمر، وتقف الآن عند 126 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

تضخم الأسعار: يتم الضغط على ميزانيات الأسر من السكان العاطلين عن العمل على نحو متزايد، والفقراء يائسون من ارتفاع تكاليف نفقات المعيشة الأساسية، ووصل التضخم حتى –275 360 في المئة.

وقد ساهمت، بالإضافة إلى كل هذا، أزمة اللاجئين التي أثرت على المنطقة بأسرها. بحلول نهاية عام 2013، كان عدد سكان سوريا الإجمالي قد انخفض 12 في المئة. وقد فرّ أكثر من 45 في المئة من المواطنين من منازلهم. يشكل اللاجئون السوريون الآن أكبر عدد من اللاجئين في العالم.

وفي تقريرها الصادر في نوفمبر/ كانون الأول 2013 ، تقول منظمة حقوق الإنسان إن أكثر من تسعة ملايين سوري نزحوا من بيوتهم. وقد فرّ 2.2 مليون كلاجئين، 6.5 ملايين نازحين داخليا، وقدرت الأمم المتحدة أن كل من هذين الرقمين سيزيد اثنين مليون نسمة بحلول نهاية عام 2014.

كانت الولايات المتحدة حتى الآن أكبر جهة مانحة ضمن الجهود المبذولة لتقديم المساعدات للشعب السوري، سواء النازحين داخلياً أو الذين عبروا الحدود إلى بلدان أخرى في المنطقة، لكن سجلها في استقبال اللاجئين ليس جيداً، فقد استقبلت فقط 120 لاجئاً.

للأسف، لا يبدو أن حل هذه الأزمة الإنسانية بسيطاً، وهو لا يتعلق فقط بتقديم المساعدات، وثائق الأمم المتحدة المسربة تقول إن غالبية المساعدات من برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة (WFP) تذهب الى المناطق التي يسيطر عليها النظام، مما يتيح للأسد ممارسة تجويع المناطق التي لا يسيطر عليها، وقال أحد أعضاء الائتلاف السوري المعارض إن هذا الأمر يعد "صدمة وفضيحة كبرى."

في حين أن مثالية الوسائل التي يمكن بها مساعدة السوريين قد تكون غير واضحة، ما هو واضح أن الحاجة ماسة. ويقدر الذين قتلوا أو جرحوا أو تحولوا إلى معاقين بسبب الحرب بحوالي 3 في المائة من السكان، وهو ما يحتاج إلى اتخاذ اجراءات دولية واسعة، فمن المؤكد أن ما حدث في سوريا هو مطابق لما يصفه التقرير الصادر عن المركز السوري لأبحاث السياسات: "إهدار الإنسانية من خلال العنف والخوف والدمار الذي ألحق الضرر الاجتماعي والاقتصادي متعدد الأبعاد في جميع جوانب حياة الناس وسبل العيش والسكن".

«تعيين» الأسد والاستراتيجية الإيرانية

غازي دحمان

على كل الجبهات وفي مختلف الميادين، كان اللهاث الإيراني المحموم عالي الفحيح، هناك كانت الاستعدادات تجري على قدم وساق للإعلان عن تأسيس « حزب الله» السوري، بما يستلزم ذلك من تجهيز البنية اللوجستية الكاملة لإخراج هذا الكيان إلى حيز الوجود المشرقي، أما على الجبهة السياسية فكانت إيران أم العروس في عرس بشار الأسد «الديمقراطي»، تكلفت إخراج المناسبة بأحسن الشروط، من عقد مؤتمر ل»أصدقاء النظام» إلى إحضار برلمانيين من عدة دول للمشاركة في «مراقبة» عملية «الانتخاب»، رغم أن تلك الدول لم يعرف عنها سابقا ممارستها لأي شكل من أشكال الديمقراطية!

لم يعد هذا السلوك مثيراً للاستغراب، فقد بات معلوماً مدى الاندماج العضوي للملف السوري في إطار الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، غير أن ما هو جدير بالاهتمام، والأمر الذي يستحق دراسته بشكل دقيق، وتاليا تظهير استراتيجية مواجهة حقيقية له، هو ما تخطط إيران للقيام به في سورية في المرحلة المقبلة، واستنادا على واقعة إعادة تعيين بشار لولاية جديدة مدتها سبع سنوات، ذلك أن طهران المتعجلة ترسيخ هذا المعطى في الواقع السوري تفعل ذلك بوعي استراتيجي بعيد المدى، وفي سبيل تحقيق أهداف خطيرة، يتوقع البعض أن تبدأ ملامحها بالظهور بعد اليوم الأول لإعادة تعيين الأسد، وتثبيت كرسيه في السلطة.

عبر سيل من التصريحات، حاولت إيران تعمية المشهد السياسي في سورية، وذلك من خلال محاولتها إظهار أن انتخابات بشار الأسد قائمة على مبادئ ديمقراطية حقيقية، وبالتالي فهي تصلح لأن تكون أساساً لحل الإشكالية الحاصلة في سورية بين الشعب والنظام لإنهاء الأزمة، انطلاقا من أكذوبة أن الشعب اختار من يحكمه، وبالتالي فإن الحل يجب أن يأتي تحت سقف هذا الواقع ومنسجما مع طبيعته. أما آليات الحل، وفق هذه الرؤية فهي تقتصر على الطريقة التي ابتدعتها إيران ونفذها نظام بشار الأسد في بعض المناطق ، والتي تقوم على آلية المصالحات والهدن وتبادل المعتقلين والأسرى، وإخراج المقاتلين من بعض المناطق إلى مناطق أخرى تقع غالباً في الأرياف المعزولة، والهدف من وراء ذلك استقرار المدن وخطوط المواصلات والإمداد لجبهات إيران في سورية، وعزل المقاتلين في مناطق محصورة يسهل الانقضاض عليها، وقضمها في مراحل سابقة، بما يتوافق مع الاستراتيجية المرحلية التي تشتغل عليها إيران في سورية، والقائمة على مبدأ القضم البطيء للمناطق وللثورة أيضاً.

هذه الاستراتيجية تهدف بالدرجة الأولى إلى تقليص خيارات السوريين إلى أبعد الحدود، بل أنها تنطوي على إعلان هزيمة واضح، ذلك أنها تحيل المشكلة برمتها إلى مجرد مسألة مطلبية تتعلق ببعض الخدمات، وتحولهم بنفس الآن إلى حراس لمشروع إيران الأكبر في المنطقة وشهود زور، في مقابل ذلك توسيع هوامش المناورة والتحرك لدى بشار الأسد وشرعنة كافة إجراءاته، السابقة واللاحقة، بحق السوريين، بما فيها إكماله لعمليات التطهير العرقي، وإعادة صياغة الواقع الديمغرافي قي سورية بهندسة جديدة تتوافق مع المشروع الإيراني للمنطقة، والذي لم يعد خافياً على أحد، من حيث تهميش الأغلبية السكانية ودفعها إلى اليأس والرحيل، وذلك بعد ان يجري هندسة جغرافية التوزع السوري، بحيث تتحول حواضر المكون السني في سورية إلى ما يشبه معازل محاصرة أمنياً و مفككة جغرافيا، إضافة إلى افتقادها لمقومات الحياة وإمكانية ممارسة نشاطات اقتصادية منتجة بداخلها، حيث تؤكد الكثير من التقارير أنه يجري نقل الفعاليات الاقتصادية إلى أماكن جديدة بحجة عدم صلاحية الأماكن السابقة للإنتاج، بسبب عدم توفر البنية التحتية، وعدم توفر الأمان مستقبلاً ، كما عملت إيران على تظهير طبقة جديدة من رجال الاعمال الذين سيتحكمون بالعملية الاقتصادية مستقبلا وبطبيعة الإنتاج برمته، ونمط الحياة الاقتصادية وأماكن الإنتاج.

ليس لذلك سوى معنى واحد، تستعجل إيران تثبيت الوضع السوري على معطياته الراهنة، لمحاولة تعويمه كحاله ناجزة باعتباره أفضل الممكن، ثم العمل على تسويق هذه الحالة، وإسباغ شرعية حقيقة تحت عنوان الأمر الواقع والممكن، وفي هذا تتويج لما تعتقده طهران انتصارها الحقيقي في الملف السوري، ثم بعد ذلك العمل على إتمام مشروعها واستكمال هندسة المنطقة الواقعة تحت ظلال سيوفها من البصرة شرقا حتى الناقورة غربا، وذلك في ترجمة استراتيجية لإدعاءاتها بأن حدودها الغربية باتت على شواطئ البحر الأبيض المتوسط!.

بالتطبيق العملي لهذا التفكير الاستراتيجي الإيراني على خريطة المشهد السوري، فإن طهران بصدد تطوير استراتيجيتها الهجومية على سورية ، وذلك من خلال محورين خطيرين، هيأت الأرضية المناسبة لهما في الفترة السابقة:

المحور الأول: نزع أي صفة سورية عن سياسة البلد، وتحويل بشار الأسد وأجهزته إلى مجرد واجهات ليس لها سوى صفات فخرية، ذلك أن تسيير شؤون الإقليم السوري جرى إحالتها إلى قيادات إيرانية تتعامل مباشرة مع الأطراف السورية، حيث تشير التوجهات إلى نية إيران تظهير قيادات تابعة لها في مختلف المكونات السورية، بحيث تظهر إيران وكأنها تدير الصراع بين تلك المكونات وتعمل على ضبطه، وبهذه الصيغة يتحول نظام بشار الأسد إلى طرف من ضمن الأطراف، بعدما أنجزت إيران اختراق الدوائر المحيطة به وجردته من أوراق قوته.

المحور الثاني: تأمين تموضع جديد للميليشيات التابعة لها على الحدود الإسرائيلية، في الشريط الحدودي مع الجولان، وتأمين طرق تواصله مع مناطق لبنانية يسيطر عليها حليفها «حزب الله»، وذلك بهدف إثبات حضورها الإقليمي ودورها في مختلف الترتيبات المستقبلية.

بالحسابات الإيرانية، ما بعد مرحلة «انتخاب» بشار الأسد، يتعين كشف الأوراق كاملة، اذ لم يعد ثمة حاجة للتخفي بتقيات معينة، وعلى العالم أن يتعاطى بإيجابية مع هذا الأمر الواقع.

الأسلحة النوعية وأهميتها لقوات المعارضة السورية

موسى القلاب*

تتصاعد التكهنات حول قرب إمداد المعارضة السورية المعتدلة بأسلحة نوعية من قبل الولايات المتحدة، وربما من دول أوروبية، فما هي هذه الأسلحة النوعية وما مواصفاتها الفنية وقدراتها القتالية، وما مدى أهميتها في هذا الوقت بالذات؟

في هذا السياق لا يوجد توصيف محدد للأسلحة النوعية، لكنها بالتأكيد تشمل عدة أنواع من الأسلحة الموجهة ودقيقة الإصابة في مسارح القتال، إضافة لأية تجهيزات ميدانية تساعد وتساند العمليات القتالية.

العوامل المؤثرة

ثمة عوامل عدة تقرر ماهية تلك الأسلحة المطلوبة مثل:

1 . حجم وطبيعة العدو المقابل من حيث التسليح وقدرته على التدمير الجائر غير المتوازن للمدنيين والمناطق المأهولة بالسكان، وهذا ما تقوم به قوات النظام السوري خصوصاً ضد المدن والبلدات التي تنتشر فيها قوات المعارضة والجيش الحر والجبهة الاسلامية.

2 . مدى قدرة عناصر المقاومة الشعبية المسلحة على استيعاب واستخدام الأسلحة النوعية المتاحة والتدريب عليها. وهنا من الممكن القول إن ضباط وضباط صف وأفراد الجيش الحر يحترفون استخدام الأسلحة النوعية الخفيفة، ولديهم القدرات البشرية والفنية للتعامل معها. في حين تمتلك قوات المعارضة على مختلف أطيافها بعض العناصر المدربة الى حد ما يكفل عملية استخدام تلك الأسلحة بشكل آمن، ومن الممكن تدريب عناصر إضافية في وقت قصير على هذه المهمة، خصوصاً من لديهم خبرات عسكرية سابقة في هذا المجال. أما قوات الجبهة الاسلامية، فيعتقد أن لديها عدد من الخبراء القادرين على حيازة مثل تلك الاسلحة والتدريب عليها، ولهم خبرات قتالية ميدانية سابقة في مناطق متعددة داخل وخارج سوريا، تضمن الحد الأدنى من المهارات المطلوبة بهذا الشأن.

3 . مدى توفر البيئة الأمنية اللازمة والكفيلة بالمحافظة على الأسلحة النوعية من التسرب خارج ميدان المعركة، ووصولها الى أيدي غير مسؤولة، مثل الإرهابيين المحليين والإقليميين والدوليين. وهنا لا بد من إحكام عملية الاستلام والتسليم والتخزين بقيود موثوقة، وتأمين الحراسة المشددة عليها، وعدم استخدامها إلا من قبل عناصر موثوقة ومؤتمنة.

عند الحديث عن الوضع السوري نرى أن قوات النظام العسكرية تستخدم براً الدبابات وآليات القتال المدرعة وناقلات الجنود وراجمات الصواريخ والمدافع والرشاشات، في حين تستخدم جواً طائرات متنوعة الأدوار والمهام منها الطائرات العمودية (المروحية) المقاتلة، وطائرات القتال والهجوم الأرضي النفاثة ثابتة الجناح، التي تقذف البراميل المتفجرة إضافةً للقنابل والصواريخ.

وعليه فإن من بين الأسلحة الكثيرة الموجهة والمتعددة الأدوار والمهام صاروخ (تاو) المضاد للدبابات والمدرعات والآليات المقاتلة، وصاروخ (ستينغر) الذي يُطلق من الكتف ضد الطائرات العمودية والطائرات السريعة التي تطير على ارتفاعات منخفضة فوق سطح الأرض، وكلاهما يصنعان في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الجهة القادرة على اتخاذ القرار السياسي من حيث إمداد المعارضة السورية بهذا النوع من الأسلحة المتقدمة.

المتطلبات الرئيسية للصواريخ الموجهة:

حتى تتمكن الصواريخ الموجهة من أداء دورها البري والجوي فإنها يجب أن تمتلك:

قدرة تدميرية كبيرة يمكن تحقيقها عن طريق نسبة عالية لاحتمالية الإصابة. وهذا يتوقف على سرعة الصاروخ بالنسبة للهدف، وكذلك على قدرة الصاروخ على المناورة، ودرجة التقنية العالية التي تقلل من دور الرامي في عملية الرماية ودقة الإصابة.

قوة تدمير عالية نتيجة حجم الرأس المدمر (المتفجر)، وقدرته على الاختراق، بالإضافة إلى المعدل العالي للرماية.

القدرة على العمل في الظروف المتغيرة، ويتوقف ذلك على القدرة على تمييز الأهداف ليلاً وتحت أحوال طقس سيئة، والقدرة على مقاومة أعمال الإعاقة الإلكترونية المضادة من قبل الطرف المقابل.

نظام صواريخ تاو ضد الدبابات TOW2A

يتميز هذا النظام بكونه يستخدم للدفاع الفعال ضد الدبابات، حيث أنه مجهّز برأس حربي خارق وحارق، ويصل مداه الى خمسة كيلومترات. لقد جرى تطوير هذا النوع ليعمل لاسلكياً، خلافاً للطراز الأساسي الواسع الانتشار الذي يتم توجيهه نحو هدفه بواسطة الاتصال السلكي مع الرامي الذي يتتبع الهدف بصرياً.

نظام صواريخ ستينغر المضاد للطائرات FIM–92 Stinger

وهو صاروخ أرض – جو، يُحمل على الكتف من قبل الفرد المقاتل، ويوجّه بالأشعة تحت الحمراء Infra–Red. يبلغ مدى هذا الصاروخ نحو خمسة كيلومترات، ويستطيع اسقاط طائرة على ارتفاع حوالي 12 ألف قدم عن سطح البحر. يبلغ وزن الرأس الحربي للصاروخ ثلاثة كيلوغرامات، أمّا سرعته فتفوق سرعة الصوت، ويعمل نظام الدفع في المحرك الصاروخي بالوقود الصلب.

جديرٌ بالذكر أن كلا النوعين المضادين للقوات البرية والقوات الجوية، هما سلاحان دفاعيان تكتيكيان قصيرا المدى، ولا يمتلكان أية خصائص هجومية. وعليه فإنها لا يكفلان حسم المعركة وتحقيق النصر النهائي لصالح قوات المعارضة، بل يساهمان في ردع القوات النظامية الهجومية عن التمادي والاستفراد في أرض المعركة. وبالتالي تقليل الخسائر في صفوف المدافعين الى أدنى حد ممكن، ما يؤدي الى اجبار القوات النظامية على استخدام أسلحة طويلة المدى عن بعد، وهذا بحد ذاته يشتت جهدها ويقلل فاعليتها القتالية. لكن العامل الأكثر أهميةً هو إيقاع خسائر فادحة في القوات البرية والقوات الجوية النظامية، نتيجة دقة الإصابة، بحيث يصعب على النظام سد النقص والتعويض السريع في الآليات والطائرات القتالية المعطوبة. ولا ننسى أهمية ذلك على الروح المعنوية لقوات النظام، ما يؤدي إلى انهيار نفسي ومعنوي قد يجبر الضباط والجنود على الفرار من ميدان المعركة أو الاستسلام لقوات المعارضة التي سوف تستثمر الفوز وتحقق النصر ولو جزئياً في المراحل النهائية من كل اشتباك أو معركة.

لعل ثمة تجهيزات نوعية إضافية تحتاجها ميدانياً قوات المعارضة السورية في دفاعها ضد هجمات القوات النظامية، مثل وسائل ومناظير الرؤية الليلية بالأشعة تحت الحمراء، وأجهزة الاتصالات اللاسلكية المشفرة، وأنظمة تحديد المكان العالمي GPS.

*عميد متقاعد/باحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي

«الجاهلية»: من أبي الأعلى المودودي إلى سيد قطب

■ حكم عاقل

لعب مصطلح الجاهلية المستخدم للدلالة على المرحلة الزمنية السابقة على الإسلام دوراً هاماً أيديولوجيا، إذ حمل معه الإدانة والرفض والمصادرة على كل ما هو غير إسلامي، لقد طالب في أحد أهم معانيه بالقطيعة مع ما سبق. وربما كان من بين أوائل من تنبه إلى الخطورة الأيديولوجية لهذا المصطلح، شبلي الشميل (أحد مؤسسي حزب البعث العربي الاشتراكي ونائباً لأمينه العام ميشيل عفلق) الذي احتج على استبعاد المؤرخين المسلمين للحضارة العربية ما قبل الإسلام تحت شعار الجاهلية، ورأى في انجازات هذه الحضارة ،لاسيما في اليمن، ما يستحق الاهتمام.

وفي الفكر الإسلاموي يلعب هذا المصطلح جنباً إلى جنب مع مصطلح "الحاكمية" دور الرافعة التي بنيت عليها أهم المصطلحات التي نظر لها هذا الفكر. لاسيما عند كل من أبي الأعلى المودودي وسيد قطب.

يرسي المودودي مفهوم الحاكمية فالله "وحده ذو السلطة العليا وأحكام الشريعة الإسلامية"، ويبحث عن مرجعيته القرآنية: "ومن لم يحكم بغير ما أنزل الله فأولئك هم الظالمون" (المائدة: 43)، ويفرق بين ثلاثة مفاهيم هي، الحاكمية السياسية، والحاكمية القانونية، والخلافة. فالحاكمية القانونية هي لله ولرسوله، أما الحاكمية السياسية فهي لله وحده، والخلافة ما هي إلا كلمة تشير إلى قوة لا تحوز الحاكمية القانونية وتضيق صلاحياتها بقانون أعلى لا قبل لها بالتغيير فيه، وهي نائبة عن الحاكم الأعلى أي الله.

المودودي يعتبر المجتمع غير المسلم مجتمعا جاهلياً، أما قطب فيتلقف أفكار المودودي ليطور أيديولوجيته في سجنه، مقتنعاً أن العلمانيين والمتدينين لا يمكن لهم العيش بسلام في مجتمع واحد. تعذيب الإخوان وإعدامهم ومحاولات جمال عبد الناصر تحييد الدين، تشكل برأيه أركاناً للجاهلية. بل رأى سيد قطب أن الجاهلية الحديثة في مصر والغرب أشد سوءا من جاهلية ما قبل النبوة، ففي حين تقوم الأولى على الجهل فإن الأخيرة هي تمرد على الله. فأي محاولة لإنكار سلطة الله هي جاهلية. الشيوعية الملحدة، والقومية التي تجعل الدولة قيمة عليا، والديمقراطية التي يغتصب فيها الناس حكم الله. كلها تمظهرات وتجليات لهذه الجاهلية الأشد خطراً. ويرى في كتابه "ظلال القرآن" أن الجاهلية هي حكم البشر للبشر لأنها عبودية البشر للبشر والخروج من عبودية الله، وهذه الجاهلية هي ليست فترة زمنية بل هي وضع أو حالة قابلة للتكرار في كل مرة "ينحرف فيها المجتمع عن الطريق الإسلامي، سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل"، ويعد ذلك المقدمة لتكفير المجتمع عن سيد قطب.

في كتابه "معالم على الطريق" الذي ألّفه بعد خروجه من سجنه، يرى قطب أن كل أرض تحارب المسلم في عقيدته وتصده عن دينه، وتعطل عمل شريعته، هي دار حرب ولو كان فيها أهله وعشيرته وتجارته وماله، بينما كل أرض تقوم فيها عقيدته وتعمل فيها شريعته فهي دار إسلام، ولو لم يكن فيها أهل ولا عشيرة ولا قوم ولا تجارة. وتمضي هذه النزعة الاممية اللامكانية قدماً.

فالأفراد المسلمون "نظريا" الداخلين في التركيب العضوي للمجتمع الجاهلي سيظلون مضطرين حتما للاستجابة لمطالب هذه المجتمع العضوية، أي أنهم سيظلون يقومون فعلا بتقوية المجتمع الجاهلي الذي يعملون نظريا لإزالته، وسيظلون خلايا حية في كيانه يمدونه بعناصر البقاء والامتداد بدلاً من أن تكون حركتهم في اتجاه تقويض هذا المجتمع الجاهلي لإقامة المجتمع الاسلامي.

وفي إطار المجتمع الجاهلي تدخل تلك المجتمعات التي تزعم لنفسها أنها مسلمة. وهي إن لم تعتقد بألوهية أحد غير الله إلا أنها تعطي أخص خصائص الألوهية لغير الله فتدين بحاكمية غيره لتتلقى منها نظامها وشرائعها وقيمها وموازينها وعاداتها وتقاليدها وكل مقومات حياتها تقريبا. فالكثير في هذه المجتمعات مما نحسبه ثقافة إسلامية ومراجع إسلامية وتفكيراً إسلامياً وفلسفة إسلامية هذه كلها من صنع هذه الجاهلية. بذلك يكرس قطب ضرورة الانسلاخ عن هذا الواقع الجاهلي تحت المصطلح الذي بات يعرف في الأدبيات الإسلاموية بـ "الهجرة". أي الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، وهي هنا تبدو كاستلهام لهجرة المسلمين الأوائل من مكة الى المدينة.

ووظيفة الإسلام عند قطب ليست التصالح مع التصورات الجاهلية السائدة في الأرض ولا الأوضاع الجاهلية القائمة في كل مكان، بل وظيفته هي نقل الناس من الجاهلية إلى الإسلام. لذا لا تصالح مع كل ما هو جاهلي، أما المبدأ القرآني: "لا إكراه في الدين" فيؤوّل عند قطب على أنه تسامح ما بعد النصر السياسي للإسلام وتأسيس الدولة المسلمة الحقة. إنها لحظة فتح مكة التي حقق فيها المسلمون نصرهم بإقامة الدولة المسلمة، هنا فقط تصبح مقولة:" اذهبوا فأنتم الطلقاء" ممكنة، أما التساهل مع الجاهلية المعاصرة فهو كما تقدم استجابة للمطالب العضوية لهذه الجاهلية.

معظم الإخوان المسلمين تحلقوا حول من كان أكثر اعتدالاً من سيد قطب، أي الهضيبي. لكن ذلك لا يعني أن آخرين لم ينتصروا لأفكار قطب مؤسس الأصولية المعاصرة إن جاز التعبير. فشكري مصطفى الذي خرج من سجن أبو زعبل عام 1971 والذي تأثر بقطب والمودودي، أسس لما سمي "الجماعة المسلمة"، وقد ظن أعضاؤها أنهم طلائع قطب، وكان عليهم إنجاز برنامجه، فانسحبوا من التيار الرئيس في مجتمعهم كي يعدو أنفسهم للجهاد ضد الجاهلية، فالمجتمع المصري بنظرهم كان فاسداً، لذا رفضوا التعبد في المساجد، وكفّروا المؤسستين الدينية والعلمانية سواء بسواء، هاجر بعضهم إلى الصحارى والكهوف، ولجأت "الجماعة" لاستخدام العنف ضد النظام. ولم يكن غريبا أن تُسمى هذه الجماعة بـ "التكفير والهجرة"، نسبة لأهم مبدأين فكريين قامت عليهما الجماعة وحكما توجهاتها.

ولكن لم يكن لأفكار قطب الراديكالية أن تلقى رواجا بين الشبان المصريين من خلال حركات مثل "التكفير والهجرة" و"الجهاد" لو لم تتوفر العوامل الموضوعية التي وفرت مناخا مناسبا لهذا النوع من التطرف. طرائق التعليم التقليدية التي لم تقم على أسلوب حل المشكلات والتفكير الناقد والابتكاري، بل اعتمدت على الحفظ والاستدعاء الآلي، مما جعل خريجي حتى الكليات العلمية يحافظون على معتقداتهم وممارساتهم الدينية التقليدية دون أن تمس، سياسة الانفتاح التي أفقرت شرائح واسعة وعمقت الهوة بين الفقراء والأغنياء، عدم الجدوى الاقتصادية للتعليم والشهادات الجامعية، وعدم ربط الجامعة بسوق العمل. وعوامل أخرى كثيرة جعلت أعداداً غفيرة من الشبان يشعرون أن ليس لهم مكاناً في بلدهم، إنه "مجتمع جاهلي"، نعم.. ولكن بالمفهوم التنموي والحضاري.

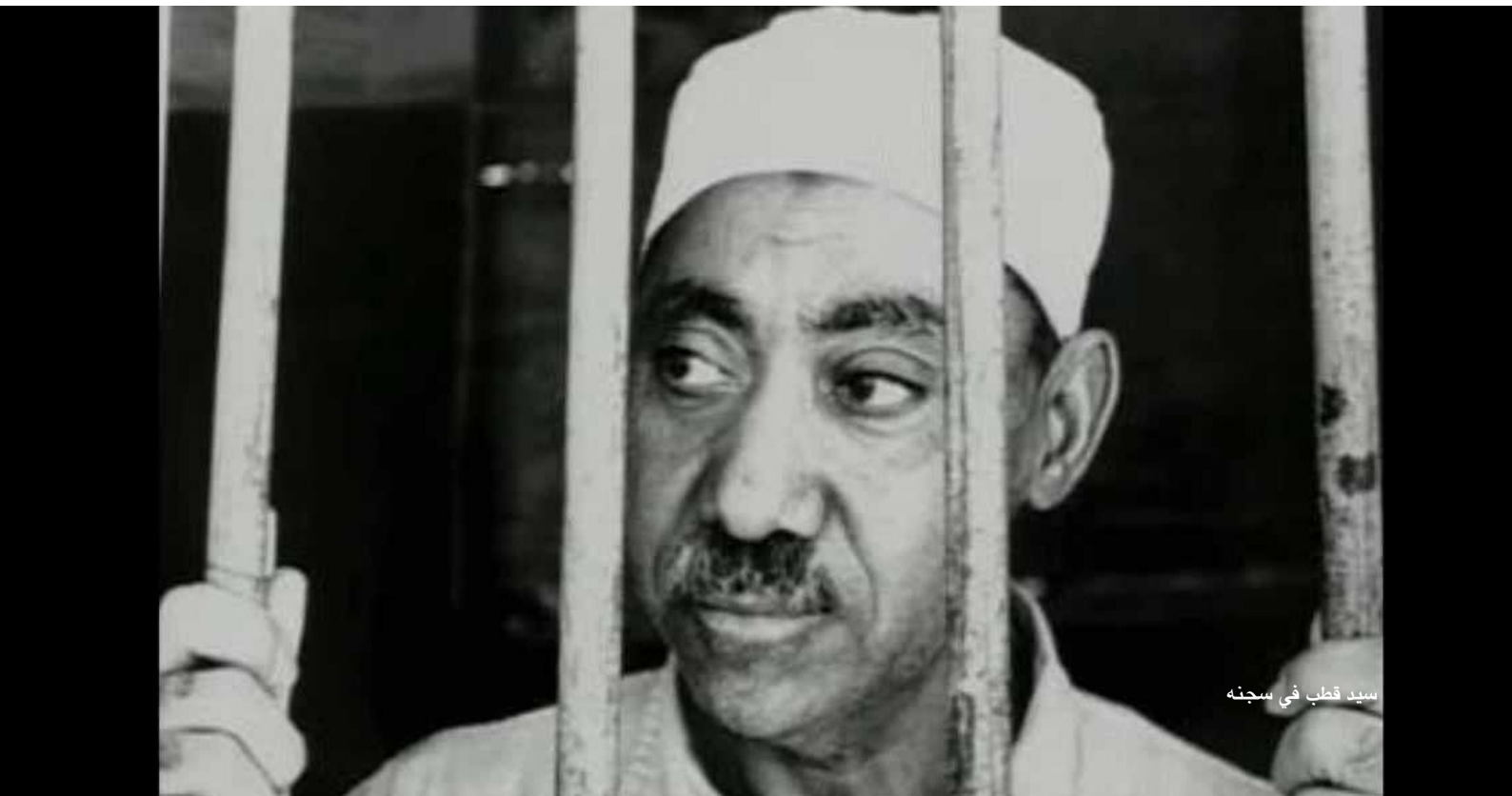

سيد قطب في سجنه

لبنان: الأزمة تضرب الميزانية بعجز 5.1 بليون دولار

أزمات لبنان متتالية، وهي متعددة، ولا تقتصر على الأزمة السياسية التي أوصلت البلاد إلى حالة الفراغ الرئاسي.

منذ الأزمة السورية تغيرت الكثير من المعادلات في لبنان، فقد مدّد البرلمان لنفسه، حيث كانت المخاوف كبيرة من عدم الاتفاق على قانون للانتخاب، ومن ثم كانت أزمة الحكومة، ولولا التفاهم الإيراني السعودي لبقي لبنان من دون حكومة، لكن التفاهم على الرئاسة لم يحدث بعد، وربما هناك وقت طويل قبل أن يحدث التوافق.

لبنان الذي تعد سوريا منفذه البري من أجل التصدير، خسر هذا المنفذ، وهو ما انعكس على الكثير من المنتجات التي كانت تصدر من بيروت إلى بلدان الخليج العربي عبر الحدود السورية الأردنية، وهو الأمر الذي لم يعد متاحاً.

وأصدرت وزارة المالية اللبنانية تقريرها، وتوقعت أن يصل عجز الميزانية إلى 7669 بليون ليرة (5.1 بليون دولار) في العام الحالي، أو ما يعادل 10.7 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي مع نمو الإنفاق وارتفاع مدفوعات الدين العام وبقاء الإيرادات مستقرة.

وتوقع لبنان في التقرير نمو الاقتصاد بنسبة اثنين بالمئة في 2014.

وبلغ متوسط النمو الاقتصادي في لبنان ثمانية بالمئة في الفترة من العام 2007 حتى 2010 لكنه تراجع بشدة منذ ذلك الحين، وهو ما يرجع إلى حد بعيد إلى آثار الاضطرابات في سورية والانقسامات السياسية اللبنانية.

وتوقع التقرير الذي سيعرض على الحكومة لإقراره ارتفاع المصروفات هذا العام إلى 21927 بليون ليرة لعوامل على رأسها نمو الأجور وزيادة قدرها 190 بليون ليرة في خدمة الدين إلى 5890 بليون ليرة.

ومن المتوقع استقرار الإيرادات دون تغير يذكر عند 14257 بليون ليرة.

وقالت صحيفة السفير اللبنانية إن الدين العام بلغ 65.1 بليون دولار مقارنة مع 64.9 بليون دولار أعلنها وزير المالية علي حسن خليل في أبريل/ نيسان الماضي.

وتوقع التقرير أن يبلغ معدل التضخم 3.6 بالمئة.

ومن الاجراءات الضريبية الجديدة المقترحة في مشروع موازنة 2014 رفع التقديرات المباشرة للأملاك المبنية وزيادة رسوم رخص استثمار المياه الجوفية وتعبئتها.

كما تقترح الموازنة رفع رسم التوكيلات، وفرض رسوم على عقود الايجار التمويلي، ولوحات السيارات الخصوصية المميزة، واستهلاك المازوت.

(الدولار = 1508.6250 ليرة).

الاحتجاجات في ليبيا تصيب قطاع النفط بخسائر 30 بليون دولار

طرابلس – رويترز:

قال مسؤول في مصرف ليبيا المركزي إن البلاد خسرت إيرادات قيمتها 30 بليون دولار بسبب الاحتجاجات المستمرة منذ عشرة أشهر في حقول ومرافئ تصدير النفط لكنها تملك ما يكفي من احتياطيات النقد الأجنبي لتلبية احتياجاتها.

وتسببت موجة الاحتجاجات في تقليص إنتاج البلاد من الخام إلى أقل من 200 ألف برميل يوميا من 1.4 مليون برميل يوميا في يوليو/ تموز من العام الماضي قبل بدء الاحتجاجات.

والاحتجاجات جزء من اضطرابات أوسع تشهدها ليبيا منذ الإطاحة بمعمر القذافي عام 2011. وتعجز الحكومة عن السيطرة على الميليشيات ورجال القبائل المسلحين الذين ساهموا في الإطاحة بالقذافي، لكنهم يسيطرون حالياً على حقول نفط أو مؤسسات تابعة للدولة للضغط من أجل تنفيذ مطالب سياسية أو مالية.

وقال مصباح العكاري مدير إدارة الأسواق المالية في مصرف ليبيا المركزي لـ«رويترز» إن الخسائر التي تكبدتها الدولة الآن بعد أكثر من عشرة أشهر هي فقد إيرادات بما لا يقل عن 30 بليون دولار.

وتبلغ الاحتياطيات النقدية حاليا نحو 110 بلايين دولار بعد أن كانت 130 بليون دولار في الصيف الماضي حين اندلعت الاحتجاجات، وقد يزداد الوضع سوءاً في الأيام القليلة المقبلة.

وقالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا الأربعاء الماضي إنها قد تضطر لاستخدام الخام الذي ينتجه حقلان بحريان – لم يتأثرا بالاحتجاجات حتى الآن – في تغذية مصفاة محلية. وقد يعني ذلك توقف ليبيا عن تصدير النفط للمرة الأولى منذ عام 2011.

وقال العكاري إن بلاده تجني إيرادات نفطية تقارب البليون دولار شهرياً في الوقت الحالي مقابل ما كان يتراوح بين أربعة بلايين وخمسة بلايين شهرياً قبل بدء الاحتجاجات.

وتشكل صادرات النفط والغاز المصدر الوحيد للإيرادات في ميزانية البلاد البالغة قيمتها 50 بليون دولار، ولدفع ثمن مشتريات الغذاء، وواردات أخرى بقيمة 30 بليون دولار في الوقت الذي لا تشهد فيه ليبيا إنتاجاً صناعياً يذكر خارج قطاع النفط.

وذكر العكاري أن الاحتياطيات تكفي لتغطية الميزانية والواردات لمدة ثلاث سنوات ونصف لكن ينبغي إيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلات.

وسيطرت مجموعة مسلحة في شرق ليبيا على عدد من مرافئ تصدير النفط، ورفعت مطالب مالية، ومطالب بمزيد من الحكم الذاتي.

ووقعت الحكومة اتفاقاً في أبريل/ نيسان الماضي مع المسلحين لإعادة فتح الموانئ، لكن التنفيذ بطيء بسبب غياب الثقة بين الجانبين.

ويرفض المسلحون التعامل مع رئيس الوزراء الجديد أحمد معيتيق الذي انتخبه البرلمان في تصويت شابته الفوضى وطعن عليه بعض النواب.

وقال العكاري إن البنك المركزي نوع احتياطياته النقدية الأجنبية إذ أنها موزعة بين أموال نقدية، وودائع قصيرة الأجل، وسندات أجنبية، ومساهمات بحصص في بنوك وشركات تأمين.

وتحدث عن استراتيجية البنك الاستثمارية قائلا إنه يفضل السندات الدولارية مثل سندات الخزانة الأميركية نظراً لأن نفط البلاد يباع بالدولار.

ويمتلك البنك أيضا سندات سيادية وسندات أخرى تتمتع بتصنيفات عالية من دول أوروبية، وحصصا في شركات بينها بنك «أوني كريديت» وبنك خليجي، وشركات تأمين.

سبع وأربعون عاماً على هزيمة العرب الكبرى

د. عبد الله تركماني (*)

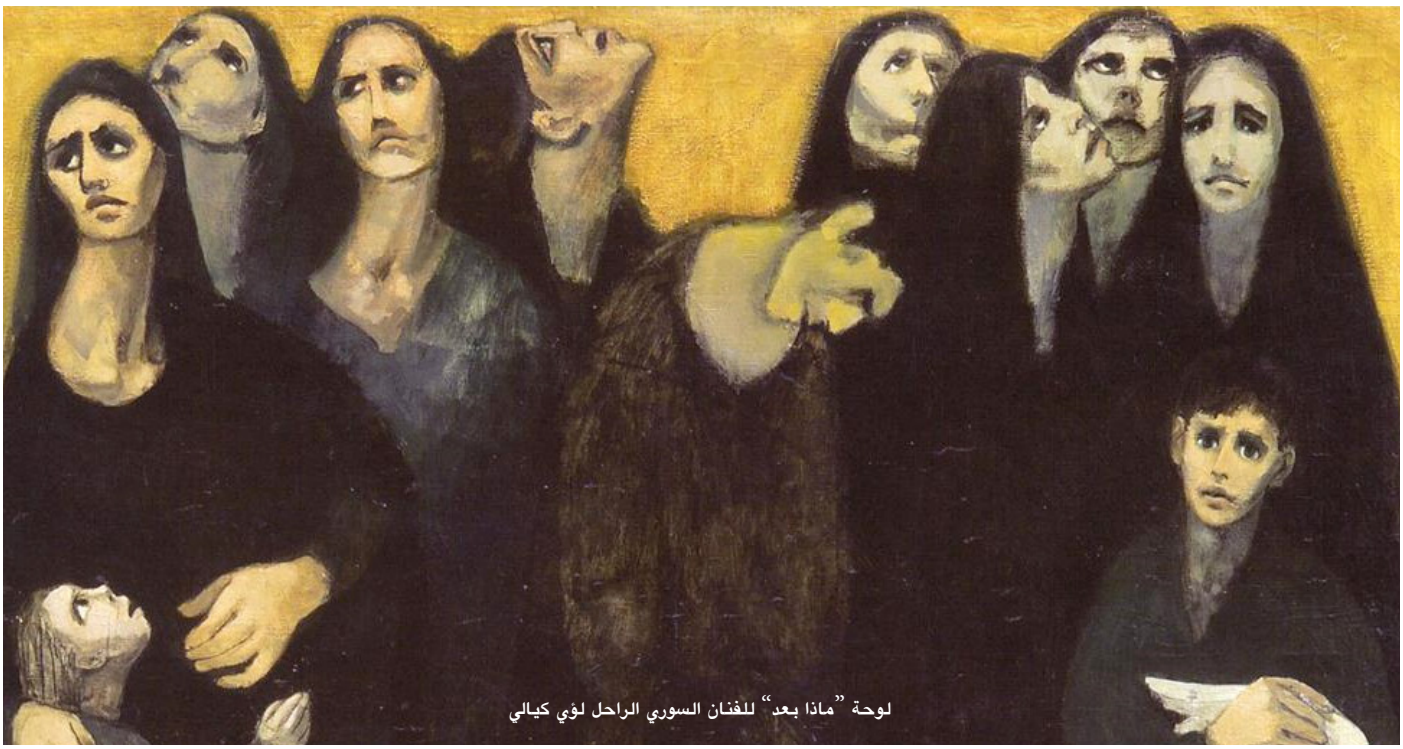

لوحة "ماذا بعد" للفنان السوري الراحل لؤي كيالي

لم يمضِ سوى عقد من الزمن على هزيمة ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية حتى لملمتا جراحهما وانطلقتا في إعادة بناء نفسيهما، انطلاقاً من استيعابهما لأسباب هزيمتيهما ولموازين القوى ولروح العصر بعد الحرب، إلى أن أصبحتا عملاقتين اقتصاديتين يُحسب لهما في موازين القوى الدولية. أما نحن فما زالت هزيمة 5 يونيو/حزيران 1967 تلاحقنا حتى اليوم !

إنّ تاريخ العالم العربي المعاصر عامة، والمشرق العربي بوجه خاص، هو سلسلة من الأحداث التي تشكلت وانتظمت باعتبارها نتائج تلك الهزيمة. لقد ولّدت الهزيمة آثاراً عميقة في الحياة العربية كلها، فهي لم تكن هزيمة عسكرية منيت بها الجيوش العربية فقط، وإنما هزيمة شاملة لكل بنى المجتمع العربي، إذ كانت اختباراً لـ «الاشتراكية» التي بُنيت، ولـ «التنمية» التي تحققت، ولـ «الدولة الأمنية» التي تم تشييدها. ومهما يكن من أمر، فإنّ الهزيمة كانت إيذاناً بتغيير مجرى الأحداث نحو المزيد من الانحدار العربي، ومنعطفاً تاريخياً بدأت ديناميته تتضح وضوحاً جلياً منذ سبعينيات القرن الماضي حتى اليوم.

لم تكن الهزيمة لحظة عابرة في الحياة العربية، فقد وضعت الشعوب العربية كلها على منحدر، لم تنتشلها منه حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 التي تحولت إلى هزيمة سياسية، راحت تداعياتها تتوالى في جميع المجالات. من ذلك أنّ المجتمعات العربية، التي أصابت شيئاً من التحديث، انتكست إلى أسوأ ما في تاريخها، أي إلى نمط من الحياة السياسية أقرب ما يكون إلى نمط الحياة في العصر المملوكي/العثماني، الذي أبرز سماته انفصال الحكم عن الشعب وانفصال المجتمع عن سلطة الدولة، وركود المجتمع، وهيمنة أيديولوجية تقليدية تعزز التطرف والإرهاب والعجز والعزوف والخوف، الخوف من سلطة الدولة ومن الحقيقة ومن الحرية، والخوف من مواجهة الذات ومن مواجهة الواقع، والخوف من المستقبل.

إنّ العرب يعيشون، منذ العام 1967، في الوضعية العامة التي فرضتها نتائج هذه الهزيمة عليهم، مروراً بالحرب الأهلية في لبنان، وبحروب الخليج الأولى والثانية والثالثة، والانتفاضتين الفلسطينيتين، وفشل النظام الإقليمي العربي في أن يكون رافعة حقيقية للنهوض العربي، وصولاً إلى تعثر ربيع الثورات العربية والمحنة السورية الراهنة، ما يعني أنّ الهزيمة التي تطبع تاريخ العرب المعاصر هي هزيمة الحركة التغييرية الواسعة التي انطلقت في خمسينيات القرن العشرين للرد على النكبة الفلسطينية في العام 1948. إنها أزمة بنيوية عامة، أصابت الاقتصاد والثقافة والسياسة والمجتمع، وما يتعلق بها أو ينتج عنها. وبهذا المعنى، يصح أن نصفها بأنها أزمة حضارية شاملة.

الوقت حان للانتهاء من آثار سبع وأربعين عاماً ثقيلة على العرب، إذ أصبح يتعين علينا أن نقف، بموضوعية وواقعية، أمام روح العصر شركاء فاعلين فيه لا متفرجين سلبيين عليه. لقد آن الأوان لكي يعكس العرب إمكاناتهم الحقيقية على سياساتهم، حتى لا يعود من جديد شبح ذلك الماضي الكئيب ليطل عليهم من جديد، وكي يتمكن الشعب الفلسطيني من نيل حريته واستقلاله وبناء دولته المستقلة القابلة للحياة، ويتمكن الشعب السوري من تجاوز محنته التي تفوق النكبة الفلسطينية.

إنّ الأزمة العربية الشاملة المفتوحة هي من تلك الأزمات التي تتقلص فيها الاختيارات إلى اثنين لا ثالث لهما: إما الغرق في الأزمة والدخول في مسلسل من التدهور والفوضى والانحلال والضياع. وإما تجاوزها إلى وضعية جديدة تماماً، انطلاقاً من التفكيك الواعي للوضعية القائمة المأزومة، والشروع في عملية بناء جديدة، بمنطلقات واستشرافات جديدة كذلك.

إنّ التغيّرات العالمية الجديدة تواجهنا بتساؤلات جديدة، وتحديات وفرص جديدة أيضاً، مما يتطلب قدراً كبيراً من العمق في المراجعة، ونقد الذات، وإعادة الصياغة الفكرية والسياسية للقضايا العربية، باعتبارها تمثل مسائل جوهرية عديدة تتداخل فيها مهمات التحديث الفكري والسياسي مع مهمات النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهو ما يفترض ممارسة الديمقراطية كمنهج للتعامل السياسي على صعيد الدولة والمجتمع، منطلقين من أنّ مسألة إنجاز الدولة الحديثة، دولة كل مواطنيها، هي جوهر تلك القضايا.

وعليه، فإننا لسنا بحاجة لشعارات من أجل التعاطي المجدي مع التحديات الكبيرة المطروحة علينا، بل الارتقاء إلى مستوى التحديات، في برامجنا ووسائل عملنا، بما يخدم مصالح شعوبنا ويضمن حقوقها الأساسية في السيادة والحرية والاستقلال. إنّ مشروع النهضة العربية كان ولا يزال في حاجة إلى فكر الأنوار والحداثة، وكذلك استيعاب التحوّلات والتغيّرات التي تطرأ على الساحتين الإقليمية والدولية. ومن أجل ذلك، تبدو الديمقراطية في رأس أولويات التجديد العربي، فالمسألة تستدعي مقولات جديدة: المجتمع المدني، الديمقراطية، الدولة الحديثة، المواطنة.

ولعلنا بذلك نفتح من جديد باب التاريخ وندق أبواب المستقبل وننهض لإطلاق خطاب عربي عصري، مع آليات فاعلة لتنفيذه، عناوينه في توجهاته ومضامينه وفي تجديدنا له، يحتمل دائماً التأويل والتعديل لصالح شعوبنا العربية. إنها إعادة قراءة واجبة، ليس فقط في تجديد هذا الخطاب، وإنما في تجديد العقلية العربية المدعوة إلى خوض مغامرة المستقبل بأدوات جديدة، تتجاوز أدوات الهزيمة، وأفق مفتوح وحوار دائم على المصالح والأهداف والأولويات والممكن والمستحيل.

(*) – باحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي